الأمن الوطني: استحداث مديرية الاستخبارات المالية لمنع تهريب العملة

أعلن رئيس جهاز الأمن الوطني أبو علي عبد الكريم البصري، اليوم الثلاثاء، عن استحداث مديرية الاستخبارات المالية لمنع تهريب العملة والسيطرة على الأمن الغذائي.

وقال البصري في مقابلة صحفية، إن "مفارز جهاز الأمن الوطني القت القبض على افراد عصابات منظمة مطلوبين في قضايا تهريب وغسيل أموال في محافظات عدة"، مبينا ان "القبض على هذه العصابات نفذ بعملية واحدة في محافظات عدة".

وأضاف، أن "مديرية الاستخبارات المالية في الجهاز منعت محاولات تهريب الدولار والعملات الأخرى الى خارج البلاد"، لافتا الى ان "خفايا جرائم غسل الأموال الموجودة في مجالات لا تخطر على البال".

وتوعد "العصابات الذي تحاول تمويه مصدر العائدات غير المشروعة بالملاحقة والإيداع بالسجن".

الاستخبارات المالية

وأكد أنه "تم تشكيل مديرية الاستخبارات المالية والتي استطاعت من السيطرة على ملف الأمن الغذائي في البلاد عبر تأمين وصول البذور الزراعية المدعومة للفلاحين ومنع عمليات تهريب الحنطة الأجنبية للبلاد وبيعها على وزارة التجارة كمنتج محلي، فضلا عن متابعة مخالفات قيام بعض التجار ببيع المواد الغذائية بسعر الدولار بالسوق الموازي"، لافتا الى أنه "في حال ثبوت على أن أحد منهم سيتم حرمانه من التعامل بمنصة البنك المركزي".

سياسة رئيس الوزراء

وتابع البصري أن "سياسة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني المالية كان لها الأثر المباشر على تعزيز متانة الاقتصاد الوطني، مع إشراك التجار والشركات للتعامل مع منصة البنك المركزي واستقرار سوق سعر صرف الدولار".

مكافحة المخدرات

وأكد البصري "استمرار توجيه ضربات موجعة لبيئة تجار المخدرات والمتعاطين في عموم البلاد ضمن مساع كبيرة يبذلها رجال الامن الوطني بالتعاون مع مديرية المخدرات في الداخلية، بعد بروز ظاهرة تجارة المخدرات وتعاطيها في العراق بين فئة الشباب خاصة"، لافتا إلى "تحقيق تفاهمات إيجابية مع دول اجنبية في إطار مكافحة المخدرات دوليا عكست آثارها الإيجابية على المستوى العملياتي".

العمليات الإرهابية

وأكد رئيس جهاز الأمن الوطني ان "الجهاز أحبط تسلل 12 إرهابيا اجنبيا كانوا قادمين من الحدود التركية في شمال البلاد"، لافتا الى انه "تم تدمير مضافات لإيواء الارهابيين في غرب الرمادي، وتحقيق نجاحات تكتيكية في تنفيذ ضربات موجعة لبقايا عصابات داعش الإرهابية بالتنسيق مع قواتنا العسكرية وأجهزتنا الأمنية".

التعاون بين دوائر جهاز الأمن الوطني

وتابع البصري "أننا نعمل مع المواطن نحو تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية والمناخ الملائم لتنمية العلاقة المستدامة بين رجال الأمن والمواطن، حيث تم ترتيب منظومة تعاملات بين الطرفين تستطيع من

خلالها إنجاز كل ما يتعلق بمعاملات المواطن والمخاطبات بين مديريات ودوائر الجهاز والوزارات الأخرى دون أي تأخير"، لافتا الى أن "ذلك رفع من وتيرة تعاون المواطن مع دوائر الجهاز بشكل كبير لتقديم المعلومات والأخبار عن العناصر المشتبهة بارتكابهم جرائم جنائية وإرهابية".

الابتزاز الالكتروني

وحول قضايا الابتزاز الإلكتروني أكد البصري على "أهمية منع ظاهرة الابتزاز للمواطنين"، مشيرا الى "البدء بتنفيذ مشروع تقني دقيق يتيح لرجال الأمن الوصول الى المبتزين بشكل مباشر للحد من ابتزاز المواطنين بالهاتف او عبر الاحتيال العاطفي والنصب والجرائم المالية ذات الصلة التي تشكل جرائم الابتزاز والاحتيال باستخدام وسائل الاتصالات".

وذكر أن "الجرائم الإلكترونية ازدادت بشكل كبير في العراق نتيجة استخدام الأجهزة الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي واعتماد المواطنين عليها حاليا بشكل كبير في حياتهم اليومية"، موضحا ان "هناك متهمين أدينوا وفق مواد التهديد وحسب جسامة الفعل وخطورة الضرر، وتم الحكم عليهم بالسجن بمدد مختلفة".

ودعا البصري "ضحايا الابتزاز إلى استخدام الخط الساخن للاتصال بدوائر الأمن الوطني الذي يعمل على مدار 24 ساعة وتقديم البلاغ عن وقوع الجريمة، والتي يمكن في حال إهمالها أن يسبب الكثير من الضرر النفسي والاجتماعي للأشخاص المستهدفين".